

وزارة التجارة والصناعة

الادارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

للعام المالي ٢٠١٧

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

للغرفة التجارية لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٥/٣/٢٠١٨

باعتماد الحساب الختامي للغرفة عن العام المالي ٢٠١٧ :

وعلى مذكرة الادارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة في ٣/٢/٢٠١٩ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠١٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٨٧,٨٦ ج ١٩٧٤ . (فقط تسعة عشر مليوناً وسبعمائة وأربعون ألفاً وسبعة وثمانون جنيهاً وستة وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٨٤٦٢٤ . (فقط ثمانية ملايين وأربعمائة واثنان وستون ألفاً وأربعمائة جنيه وسبعة وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٩,٤٩ ج (فقط أحد عشر مليوناً ومائتان وسبعين ألفاً وستمائة وسبعة وثمانون جنيهاً وتسعة وأربعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ في ٣١/١٢/٢٠١٧ مبلغ ٦٧٣٤٦٥٣٧ . (فقط سبعة وستون مليوناً وثلاثمائة وستة وأربعون ألفاً وخمسمائة وسبعة وثلاثون جنيهاً وتسعة وثلاثون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢/٣/٢٠١٩

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد